24 – الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

عقد المجلس في عام 2020 جلسة واحدة لإصدار بيان رئاسي يتعلق بعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين[661]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسة، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والنتائج. وعقد أعضاء المجلس أيضا ما مجموعه ثلاث جلسات مفتوحة للتداول بالفيديو واتخذوا قرارا واحدا بموجب الفصل السابع من الميثاق فيما يتصل بهذا البند. وأُعلن عن القرار في جلسة مفتوحة للتداول بالفيديو وفقا للإجراءات المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19[662]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسات التداول بالفيديو.

وفي 28 شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أشار فيه إلى أن الآلية ينبغي أن تكون كيانا صغيرا مؤقتا على قدر من الكفاءة تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت[663]. وأشار أيضا إلى قراره بأن تعمل الآلية لفترة أولية مدتها أربع سنوات تبدأ اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2012، وقراره كذلك بأن تواصل الآلية عملها لفترات لاحقة مدة كل منها سنتان بعد الاستعراض الذي يجريه المجلس للآلية[664]. وطلب المجلس إلى الآلية أن تقدّم بحلول 15 نيسان/أبريل 2020 تقريرها عن التقدم المحرز في عملها منذ الاستعراض الأخير للآلية في حزيران/يونيه 2018، بما في ذلك في إنجاز مهامها، مشفوعا بجداول مفصلة بالدعاوى التي يُنظر فيها حاليا والعوامل ذات الأهمية لمواعيد الإنجاز المتوقعة[665]. وطلب المجلس، في البيان الرئاسي، إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين أن يقوم بدراسة وافية لتقرير الآلية وللتقرير المتعلق بتقييم طرائق وعمل الآلية الذي يعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن يقدم آراءه وأي نتائج أو توصيات لينظر فيها المجلس لدى استعراضه لعمل الآلية[666].

وفي 8 حزيران/يونيه، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[667] استمعوا فيها إلى إحاطات نصف سنوية قدمها رئيس الآلية ومدعيها العام. وفي الجلسة، عرض الرئيس آخر تقرير قُدم عن عمل الآلية عملا بالفقرة 16 من قرار مجلس الأمن 1966 (2010)[668]. وأكد الرئيس والمدعي العام في بيانيهما أن الآلية، على الرغم من جائحة كوفيد-19، ظلت عاملة وكفلت بفعالية استمرار العمل بشكل كامل[669]. وعلى الرغم من أن الجائحة قد أثرت على الإجراءات داخل المحكمة، أحرز تقدم في القضايا مع عدد قليل نسبيا من حالات التعطيل. ومع ذلك، من المتوقع الآن أن تختتم في الجزء الأول من عام 2021 القضايا التي كان من المقرر أن تختتم بحلول نهاية عام 2020. وبالإضافة إلى تقديم سرد مفصل للمحاكمات والدعاوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلط الرئيس والمدعي العام الضوء على اعتقال فيليسيان كابوغا وتأكيد وفاة أوغستين بيزيمانا، وهما اثنان من الهاربين الرئيسيين الثلاثة الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وشكرا إسهام فرنسا وغيرها من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في تحقيق هذه الإنجازات. وأكد المدعي العام أن دور المجلس كان حاسما في هذا الصدد، بدعوته مرارا جميع الدول الأعضاء إلى التعاون في البحث عن الهاربين ومساعدة الآلية في الحصول على الاستخبارات والمعلومات اللازمة للمضي قدما في التحقيقات. وفي هذا السياق، حث الرئيس والمدعي العام على التعاون والثقة في تقديم المزيد من الهاربين إلى العدالة. وفيما يتعلق بحالة الأشخاص التسعة الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم في أروشا، أكد الرئيس من جديد أن الآلية لا تستطيع حل المسألة بمفردها وحث المجلس على تقديم الدعم للمساعدة في إنهاء هذه "الحالة التي لا تطاق". وفيما يتعلق بالإفراج المبكر، أبلغ الرئيس عن توجيه إجرائي منقح بشأن طلبات العفو أو تخفيف الحكم أو الإفراج المبكر لتوضيح الإجراءات ذات الصلة وضمان تبسيط العملية. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في كل من رواندا وسريبرينتسا، ذكر الرئيس الوفود بمخاطر الكراهية المتوطنة والانقسام والحرمان. وأعرب المدعي العام عن أسفه لأنه أبلغ المجلس مرارا بأن إنكار الجرائم وتمجيد مجرمي الحرب المدانين لا يزالان يشكلان تحديين هائلين، ودعا جميع

(661) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني؛ وعن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، انظر *مرجع الممارسات، ملحق عام 2018*؛ وعن المسائل التي نُظر فيها في إطار هذا البند، انظر *مرجع الممارسات، ملحق 1996-1999* إلى *2004-2007*.

(662) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(663) S/PRST/2020/4، الفقرة الثانية.

(664) المرجع نفسه، الفقرة الثالثة.

(665) المرجع نفسه، الفقرة الخامسة.

(666) المرجع نفسه، الفقرة السادسة.

(667) انظر S/2020/527.

(668) انظر S/2020/309.

(669) انظر S/2020/527.

المسؤولين والشخصيات العامة إلى إدانة هذه الأعمال علنا. واختتم المدعي العام كلمته بالترحيب بالاعتراف الوارد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية[670] بالتزام مكتبه برؤية المجلس للآلية بوصفها "هيكلا صغيرا ومؤقتا وفعالا"، وكذلك بتقييم المكتب الإيجابي لعمل الآلية وأساليبها المبتكرة[671].

وخلال المناقشة، رحب أعضاء المجلس بجهود الآلية الرامية إلى الحد قدر الإمكان من أثر جائحة كوفيد-19 على أنشطتها. وأثنى أعضاء المجلس أيضا على التعاون الدولي مع مكتب المدعي العام، مما أدى إلى النجاح في اعتقال فيليسيان كابوغا. وفي هذا الصدد، كرر عدة متكلمين دعوتهم الدول الأعضاء المعنية إلى تقديم المساعدة اللازمة لمكتب المدعي العام في البحث عن الهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم[672]. وأقر ممثل جنوب أفريقيا بعدم تعاون البلد بشأن هارب كان موجودا على أراضيها في منتصف عام 2018. وأعرب عن أسفه لأن التحديات التي يطرحها القانون المحلي لجنوب أفريقيا قد أعاقت للأسف تعاون البلد حتى كانون الأول/ديسمبر 2019، ولكنه أشار إلى أن هذا الأمر قد عولج منذ ذلك الحين. وأشادت عدة وفود بالجهود التي تبذلها الآلية لإدماج المنظور الجنساني في عملها وأنشطتها[673]. ورحب المتكلمون بتنفيذ الآلية لمعظم التوصيات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عامي 2018 و 2019[674]. وفي هذا الصدد، ونظرا لتأثير كوفيد-19 على الجداول الزمنية المتوقعة، شجع بعض أعضاء المجلس إدارة الآلية على إجراء التعديلات اللازمة لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل التقيد بتوقعات واضحة ومركزة للجداول الزمنية للإنجاز[675].

وفي 25 حزيران/يونيه، اتخذ المجلس، وإن لم يكن بالإجماع، القرار 2529 (2020) بموجب الفصل السابع من الميثاق، وعين بموجبه المدعي العام للآلية اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2020 حتى 30 حزيران/يونيه 2022[676]. وواصل المجلس في القرار حث جميع الدول على أن تكثف تعاونها مع الآلية وأن تمدها بكل ما يلزم من مساعدة، ولا سيما من أجل القبض على كل من تبقى من الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قرارات اتهام في حقهم وتسليمهم بأسرع ما يمكن[677]. وفي هذا الصدد، رحب المجلس بإلقاء القبض على فيليسيان كابوغا، الصادر بحقه قرار اتهام بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي يُزعم ارتكابه إياها في رواندا في عام 1994، وأثنى على التعاون بين مكتب المدعي العام وسلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في فرنسا والجهات الفاعلة الأخرى، مما أسهم في إلقاء القبض على الهارب، واعترف بأن ذلك يمثل خطوة مهمة في مجال التعاون مع الآلية[678]. ورحب المجلس بالتقرير الذي قدمته الآلية إلى المجلس وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم طرائق الآلية وعملها[679]. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى الآلية أن تنفذ التوصيات التي قدمها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين وأن تستمر في اتخاذ خطوات لمواصلة تعزيز كفاءتها وإدارتها الفعالة والشفافة، بما في ذلك إعداد توقعات واضحة ودقيقة لمواعيد إنجاز الأعمال في أقرب مرحلة ممكنة والتقيد بها بصرامة[680]. وطلب المجلس أيضا إلى الآلية أن تضمّن التقارير التي تقدمها إلى المجلس كل ستة أشهر معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2529 (2020)[681]. وأشار المجلس إلى أنه بهدف تعزيز الرقابة المستقلة على الآلية، ستشمل الاستعراضات المقبلة المجراة عملا بالفقرة 17 من القرار 1966 (2010)، على النحو المنصوص عليه في البيان الرئاسي للمجلس المؤرخ 28 شباط/فبراير 2020، تقاريرَ التقييم المطلوب أن يقدّمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بطرائق الآلية وعملها[682]. وتعليلا للتصويت الذي قام به وفد الاتحاد الروسي[683]، أشار ذلك الوفد أنه امتنع باستمرار عن التصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بتمديد عمل الآلية بسبب عملها غير

(670) S/2020/236.

(671) انظر S/2020/527.

(672) إستونيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(673) إستونيا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والنيجر.

(674) جنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والمملكة المتحدة، والنيجر.

(675) الاتحاد الروسي، وإندونيسيا.

(676) القرار 2529 (2020)، الفقرة 1.

(677) المرجع نفسه، الفقرة 3.

(678) المرجع نفسه، الفقرة 5.

(679) المرجع نفسه، الفقرة 7. وانظر أيضا S/2020/309 و S/2020/236.

(680) القرار 2529 (2020)، الفقرة 9.

(681) المرجع نفسه، الفقرة 10.

(682) المرجع نفسه، الفقرة 14.

(683) انظر S/2020/602.

المرضي، الذي لا يزال لا يسمح للمجلس بالمضي قدما في إغلاقها بصورة قانونية. ومن المشاكل الرئيسية التي أثارها الوفد عدم وجود نظام للتخطيط القضائي. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن قلقه إزاء حماية حقوق الأشخاص المحتجزين تحت سلطة الآلية، ولا سيما نوعية الرعاية الطبية المقدمة لهم وحسن توقيتها.

وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، استمع أعضاء المجلس، في جلسة مفتوحة للتداول بالفيديو[684]، إلى الإحاطة الثانية نصف السنوية التي قدمها رئيس الآلية ومدعيها العام، وعرضا فيها آخر تقرير مرحلي عن عمل الآلية[685]. وخلال جلسة التداول بالفيديو[686]، تحدث رئيس الآلية عن الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار 1966 (2010) وكيف أن النهج المرن الذي اعتمدته الآلية خلال جائحة كوفيد-19 العالمية قد مكنها من مواصلة عملها. وفي ضوء التطورات الأخيرة، ذكر الرئيس أن الآلية تستعد لإنهاء جزء كبير من عبء القضايا المعروضة عليها ولم يبت فيها بعد بحلول نهاية أيار/مايو 2021. وقدم الرئيس والمدعي العام تفاصيل عن أنشطتهما والنتائج المحققة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحددا أيضا أولويات الآلية للوفاء بولايتها، بما في ذلك البحث عن الهاربين المتبقين الطلقاء الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، ونقل الأشخاص التسعة الذين برأتهم المحكمة وأفرجت عنهم، ومساعدة السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمقاضاة الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس إلى أن الآلية مسرورة بملاحظة أحكام القرار 2529 (2020) التي حض فيها المجلس جميع الدول على تكثيف تعاونها مع الآلية وتقديم كل المساعدة اللازمة لها فيما يتعلق بالهاربين المتبقين من محكمة رواندا، فضلا عن الحالة التي طال أمدها للأفراد التسعة الذين تمت تبرئتهم والإفراج عنهم في أروشا. وأضاف المدعي العام أنه لكي يكتمل هذا العمل بنجاح، من الأهمية بمكان أن يبعث المجلس برسالة لا لبس فيها مفادها أن على الدول الأعضاء أن تعالج المسألة باعتبارها أولوية عاجلة وأن تتعاون تعاونا كاملا مع مكتبه.

وأثنى أعضاء المجلس على الآلية لما اتخذته من تدابير لمواصلة عملياتها بكفاءة على الرغم من القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19، ورحبوا على وجه الخصوص باستئناف الإجراءات داخل المحكمة في آب/أغسطس 2020، بعد أن تأجلت سابقا بسبب القيود المتصلة بكوفيد-19. ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في الأحكام الهامة، بما في ذلك قضية *المدعي العام ضد راتكو ملاديتش* وقضية *المدعي العام ضد ستانيسيتش وسيماتوفيتش*، فضلا عن نقل فيليسيان كابوغا إلى عهدة الآلية والبدء لاحقا في الإجراءات التمهيدية الجديدة في قضيته. واعترفت عدة وفود بمسألة نقل الأفراد الذين برأتهم محكمة رواندا وأفرجت عنهم، وأعربت عن أملها في أن تحل هذه المسألة[687]. وفيما يتعلق بالهاربين الستة المتبقين الذين أصدرت المحكمة لوائح اتهام بحقهم، حثت أغلبية أعضاء المجلس الدول، ولا سيما الدول التي يشتبه في أن يكون الهاربون طلقاء فيها، على تكثيف تعاونها مع الآلية وإلقاء القبض على جميع الهاربين المتبقين وتسليمهم[688]. وفي هذا الصدد، أكد وفد جنوب أفريقيا لأعضاء المجلس أن التوصيات التي قدمها المدعي العام ستحظى بالاهتمام اللازم من جانب حكومة البلد، وأعاد تأكيد تصميم جنوب أفريقيا على مواصلة جميع الجهود الرامية إلى تعقب الهاربين من العدالة وتسليمهم. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر وفد الاتحاد الروسي أنه على الرغم من أن المجلس أشار في القرار 2529 (2020) إلى ضرورة احترام حقوق الأشخاص المحتجزين، بما في ذلك الحق في الرعاية الطبية، لم يبلغ التقرير المجلس بكيفية إعمال تلك الحقوق. وأعرب الوفد عن قلقه بوجه خاص إزاء صحة الجنرال راتكو ملاديتش. وبمناسبة إحياء ذكرى الأحداث التي وقعت في رواندا وفي غرب البلقان في التسعينات، أدان عدد من أعضاء المجلس استمرار إنكار الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وتمجيد مجرمي الحرب وحثوا المسؤولين على الامتناع عن الإدلاء ببيانات تنكر الجرائم المرتكبة[689].

وخلال الفترة قيد الاستعراض، أحاط المجلس علما أيضا باعتزام الأمين العام تجديد ولاية رئيس الآلية لفترة ولاية جديدة، وإعادة تعيين 25 قاضيا من القضاة المرشحين، وكل ذلك اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2022[690].

(684) انظر S/2020/1236.

(685) انظر S/2020/763.

(686) انظر S/2020/1236.

(687) ألمانيا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفييت نام.

(688) إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، وفييت نام، والنيجر، والولايات المتحدة.

(689) ألمانيا، وبلجيكا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(690) انظر S/2020/580 و S/2020/581. وانظر أيضاً S/2020/616. ولمزيد من المعلومات عن الإجراءات التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بقضاة الآلية، انظر الجزء الرابع، القسم الأول-دال، والجزء التاسع، القسم الرابع.

الجدول 1

الجلسات: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8737 28 شباط/فبراير 2020		S/PRST/2020/4				

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضر جلسة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
8 حزيران/يونيه 2020	S/2020/527	رسالة مؤرخة 10 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
25 حزيران/يونيه 2020	S/2020/602	رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	القرار 2529 (2020) 14-0-1[أ] (اتُّخذ بموجب الفصل السابع) S/2020/590
14 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1236	رسالة مؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

(أ) *المؤيدون:* إستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفييت نام، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* لا أحد؛ *الممتنعون عن التصويت:* الاتحاد الروسي.

25 - الأطفال والنزاع المسلح

عقد المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض جلستين، بما في ذلك جلسة رفيعة المستوى، وأصدر بيانين رئاسيين فيما يتعلق بالبند المعنون "الأطفال والنزاع المسلح". وعُقدت الجلستان على شكل إحاطة ومناقشة[691]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلستين، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس جلسة مفتوحة للتداول بالفيديو في إطار هذا البند[692]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن جلسة التداول بالفيديو[693].

وفي عام 2020، ركزت المناقشات في المجلس على إدماج المسائل المتعلقة بحماية الطفل في عمليات السلام واتفاقات السلام، والهجمات على المدارس وتأثير النزاع المسلح على تعليم الأطفال، وتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام 2019[694]. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات من الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي وأربعة ممثلين عن المجتمع المدني.

(691) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(692) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 14.

(693) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(694) S/2020/525.